



معهد التخطيط القومي

**المتابعات العلمية**

للعام الأكاديمي 2020/2019

**وقائع الحلقة الخامسة**

**عرض تقرير**

تقرير "عالم التوظيف والتوقعات الاجتماعية : اتجاهات عام ٢٠٢٠"

ILO (2020) "World Employment and Social Outlook Trends, 2020", Geneva: ILO.

والصادر عن منظمة العمل الدولية

**المنسق العام**

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

**المتحدث**

أ.د. عزت زيان

مركز التنمية الإقليمية

هناك تصور عام بأن أسواق العمل لا توزع ثمار النمو الاقتصادي بشكل عادل، وأن عدم المساواة الناتج يشكل تهديداً للتماسك الاجتماعي. ويتطلب تقييم هذه الظواهر تقييماً دقيقاً للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية لتشكيل عالم العمل. ومن المهم أن نفهم الدرجة التي يمكن لجميع العاملين بها الوصول إلى العمل اللائق وتحقيق كامل إمكاناتهم. وتحتاج الأدلة القوية حول هذه القضايا إلى إدخالها بشكل مباشر في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد البلدان على التقدم في مسار مستدام وشامل للتنمية.

وقد قام الباحثون والإحصائيون في منظمة العمل الدولية بجهود مكثفة لجمع البيانات ووضع النماذج لوضع مجموعات جديدة من التقديرات العالمية للمؤشرات التي توفر صورة شاملة عن أسواق العمل. إذ تسلط البيانات الجديدة الواردة في هذا التقرير الضوء على الثغرات الرئيسية في الوصول إلى العمل، حيث أن المدى الكامل لنقص استخدام اليد العاملة يتجاوز البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على استمرار أوجه القصور الكبيرة في نوعية العمل، بما في ذلك معدلات عالية من الفقر غير الرسمي والفقر في العمل، والتي من غير المرجح أن تنحسر بشكل كبير في ضوء النمو غير الكافي. وأخيراً، يوضح التقرير أحدث ما تم الإعلان عنه في أسواق العمل. وعلى وجه الخصوص، يوفر أحدث أحجام القوى العاملة في العالم، فضلاً عن التوزيع غير المتساوي بين العمال، ويقدم رؤية جديدة حول عدم المساواة في سوق العمل في مختلف المناطق في العالم. ويعرض هذا التقرير أيضاً حالة سوق العمل وآفاق العمل في المناطق الريفية والحضرية، وهذا خط رئيسي من التقسيم الذي يقسم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية بين القوى العاملة في العالم.

وكما هو الحال مع الإصدارات السابقة، فإن هذا التقرير السنوي الجديد لمنظمة العمل الدولية "التوظيف والتوقعات الاجتماعية في العالم": يستمر في توفير نظرة عامة عالمية موثوقة لوضع العالم فيما يتعلق بالصورة العالمية للعمالة. حيث ترسم طبعة عام ٢٠٢٠ من هذه السلسلة صورة شاملة للتقدم المحقق والفجوات المتبقية في تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. يقع التقرير في ١٠٨ ص، ويحتوي على ٣ فصول، و٤ ملاحق ويتضمن مناقشة عدة موضوعات تتمثل في العمالة العالمية والاتجاهات الاجتماعية، سوق العمل العالمي، السياق الاقتصادي لاتجاهات سوق العمل، الحصول على فرص العمل والعمالة الناقصة، العمل بأجر ومشكلة العمل اللائق، العمالة والاتجاهات الاجتماعية حسب المنطقة، تقديرات حصة / نصيب دخل العمل والتوزيع باستخدام مجموعة بيانات منظمة العمل الدولية المنسقة.

إن التحديات الهائلة في عالم العمل - بما في ذلك عدم المساواة المستمرة والإقصاء - تجعل الأمر أكثر حيوية من أي وقت مضى، لإنشاء صورة واضحة للعمالة والاتجاهات الاجتماعية العالمية. وهذا يتطلب التفكير النقدي في مدى كفاية الأساليب والمفاهيم، مع الابتكارات عند الضرورة، لمواجهة تحديات السياسة اليوم. فنحن نحتاج إلى التساؤل، على سبيل المثال، عما إذا كان معدل البطالة يوفر المقياس الأكثر موثوقية لنقص أداء سوق العمل. ونحن بحاجة إلى فهم ما إذا كان الأشخاص في سن العمل يستطيعون تحقيق إمكاناتهم الكاملة في العمل أم لا. إذ يصبح القياس حاسماً أيضاً

لتقييم التصور المتنامي بأن أسواق العمل لا توزع ثمار النمو الاقتصادي بشكل عادل. وبينما تشير الأدلة إلى أن البلدان لا تعاني من تقارب متزايد في فرص العمل ومكاسب الدخل، إلا أننا نحتاج إلى أن نتفهم بدقة أكبر مجموعات العمال الذين يفوزون وأي منهم يخسر. إذ يمكن لإجابات قوية على هذه الأسئلة أن تغذي مباشرة تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تنتقل إلى مسار مستدام وشامل للتنمية.

ويسعى هذا التقرير إلى الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي من خلال تقديم أدلة ورؤى جديدة تعزز فهمنا لأداء سوق العمل في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تقديم أحدث البيانات التي تميز تحديات سوق العمل الطويلة الأمد. ولذلك فإنه يقدم أربع رسائل رئيسية.

١- من المرجح أن يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي المتوقع وانعدام الشمولية إلى إضعاف قدرة البلدان منخفضة الدخل على الحد من الفقر وتحسين ظروف العمل.

٢- يكشف مقياس أكثر شمولاً عن وجود فجوات كبيرة في الوصول إلى العمل: معدل "إجمالي العمالة الناقصة" الذي يتجاوز إلى حد كبير معدل البطالة.

٣- عندما يكون لدى الأشخاص وظيفة، فلا يزال هناك نقص كبير في جودة العمل. إن العمل اللائق يتعلق بكفاية الأجور أو أرباح العمل الحر، والحق في الأمن الوظيفي ومكان عمل آمن وصحي، والوصول إلى الحماية الاجتماعية، وفرصة للتعبير عن آرائهم وشواغلهم من خلال نقابات العمال، أو منظمات أصحاب العمل أو أية هيئة تمثيلية أخرى، وغيرها من الحقوق الأساسية مثل عدم التمييز. وعجز العمل اللائق واضح بشكل خاص في الاقتصاد غير الرسمي، الذي يسجل أعلى معدلات الفقر في العمل ونسباً عالية من الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو الذين يساهمون في عمل عائلات يفتقرون إلى الحماية الكافية.

٤- تسود أوجه عدم المساواة الكبيرة في الوصول إلى العمل ونوعية العمل. وتشمل هذه الخطوط الرئيسية للتقسيم بين العمال، وفقاً للموقع الجغرافي (بين البلدان، وبين العمال في المناطق الحضرية والريفية) والجنس والعمر. وعلاوة على ذلك، تُظهر بيانات منظمة العمل الدولية الجديدة بشأن دخل العمل (لجميع العمال، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص)، أن عدم المساواة في الدخل على المستوى العالمي أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم المساواة والعجز في العمل اللائق لا يؤديان إلى عدم الكفاءة الاقتصادية فقط، بل يمكنهما أيضاً تقويض التماسك الاجتماعي داخل البلدان. وبشكل ملحوظ، شهدت سبع من المناطق الفرعية الإحدى عشرة في العالم زيادة في نسبة الاحتجاجات في عام ٢٠١٩، مما يشير إلى أن الاستياء من الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أخذ في الازدياد. والرسالة الشاملة لهذا التقرير اليوم هي أن أهداف العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم ضرورية كما كانت دائماً. ولذلك يجب على الحكومات والعمال وأرباب العمل مواصلة إعطاء الأولوية لسياسات سوق العمل التي تحقق هذه الأهداف.

ويهدد معدل النمو ونوع النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحسين ظروف العمل في البلدان منخفضة الدخل، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ حوالي ١٧٠٠ دولار أمريكي (باستخدام تعادل القوة الشرائية).

ومن ناحية أخرى اتسعت الفجوة مع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل المتوسط الأعلى. ومن حيث نوع النمو، سوف تكون هناك حاجة إلى التحول الهيكلي والارتقاء التكنولوجي والتنوع لتحويل التوظيف من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى تلك ذات القيمة المضافة الأعلى. ومع ذلك، لا يزال التقدم في هذا البعد محدوداً للغاية في البلدان منخفضة الدخل. وعلى سبيل المثال، ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨، انخفضت نسبة العمالة في المهن الزراعية والأولية بحوالي ٦ نقاط مئوية فقط في البلدان منخفضة الدخل (إلى ٦٩%)، بينما انخفضت بحوالي ١٠ نقاط مئوية (إلى ٤٩%) في أقل البلدان ذات الدخل المتوسط وبحوالي ١٥ نقطة مئوية (إلى ٣٢%) في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. لذلك فإن أول رسالة أساسية هي أن وتيرة ونوع النمو لا يزيدان من الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض فحسب، بل يعيقان أيضاً التحسينات المحتملة في العمل اللائق.

**يزيد إجمالي العمالة الناقصة عن ضعف معدل البطالة، مما يؤثر على أكثر من ٤٧٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يستمر النقص في الوظائف في المستقبل القريب.**

تتمثل الرسالة الرئيسية الثانية لهذا التقرير في أن عدم التوافق بين العرض والطلب على العمل يتجاوز ١٨٨ مليون عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٩. وهناك ١٦٥ مليون شخص إضافي يعملون ولكنهم يرغبون في العمل لساعات مدفوعة أكثر. وعلاوة على ذلك، لا يتم تصنيف حوالي ١٢٠ مليون شخص على أنهم عاطلون عن العمل ولكنهم مرتبطون بشكل هامشي بسوق العمل، ويمكن أن يدخلوا العمل في المستقبل القريب. إذ يفيد هؤلاء الأشخاص بأنهم لا يبحثون عن وظيفة أثناء ممارستهم للعمل، أو أنهم يبحثون ولكنهم غير متاحين حالياً لشغل وظيفة. وبعبارة أخرى، فإن أكثر من ٤٧٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى الوصول الكافي إلى العمل المدفوع الأجر على هذا النحو، أو يُحرمون من فرصة العمل بالعدد المطلوب من الساعات. وتُظهر هذه النتائج قيمة الفهم والقياس الأكثر شمولية لقلة استخدام سوق العمل، بالإضافة إلى مقياس معدل البطالة التقليدي.

وقد بلغ معدل البطالة العالمي ٥.٤% في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يظل كما هو خلال العامين المقبلين. وهذا يعني أن الانخفاض التدريجي في معدل البطالة الذي لوحظ بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٨ قد توقف. وبالمثل، فمن المتوقع أن يستقر المعدل العام لنقص استخدام اليد العاملة بنسبة تزيد قليلاً عن ١٣%. ويرتبط الانخفاض الأساسي في نمو العمالة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية. وبالنظر إلى المستوى العالي من عدم اليقين بشأن كيفية تأثير التجارة والتوترات الجيوسياسية في السنوات القادمة على ثقة رجال الأعمال والمستهلكين، وبالتالي خلق فرص العمل، فمن الصعب التنبؤ بكيفية تطور مختلف مقياس العمالة الناقصة.

وكان الانخفاض الأخير في معدل البطالة العالمي مدفوعاً في الغالب بالبلدان مرتفعة الدخل. إذ كان نمو العمالة في هذه البلدان قوياً بشكل مدهش، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض متوسط مستوى النمو الاقتصادي على مدار العقد الماضي. وقد يكون هذا بمثابة دحض للدعايات بأن التغيير التكنولوجي يؤدي إلى فقدان الوظائف على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن نمو العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع جاء على حساب انخفاض نمو إنتاجية العمل، حيث يتم توفير الوظائف بشكل رئيسي في قطاع الخدمات، حيث يكون متوسط القيمة المضافة لكل عامل منخفضاً نسبياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن عددًا من البلدان متوسطة الدخل التي عاشت أزمات اقتصادية في السنوات الأخيرة لا يزال لديها معدلات بطالة مرتفعة؛ ومن غير المحتمل أن يحققوا نموًا قويا للعمالة مرة أخرى في المستقبل القريب، نظرًا للاحتتمالات المتدنية للاقتصاد العالمي.

### الحصول على عمل مدفوع الأجر ليس ضمانًا للعمل اللائق

وتأتي الرسالة الرئيسية الثالثة للتقرير لتعزز ما نعرفه بالفعل، ألا وهو أن الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر لم يكن ضمانًا لظروف عمل لائقة أو دخل مناسب للعديد من حوالي ٣.٣ مليار مستخدم في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٩. فبسبب الدخل أو غيره من وسائل الدعم المالي، يجبر العمال على الانخراط في وظائف غير رسمية، ويقبلون رواتب متدنية ولا يوفرون إلا القليل أو لا يحصلون على الحماية الاجتماعية والحقوق في العمل. وينطبق هذا بصفة خاصة على ١.٤ مليار من العاملين لحسابهم الخاص والمساهمين في الأسرة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، الذين يعملون عادةً بشكل غير رسمي، ويعملون في ظروف ضعيفة ويكسبون دخلاً أقل بكثير من الأشخاص الذين يعملون بأجر. وحتى في البلدان ذات الدخل المرتفع، يتعين على عدد متزايد من العاملين لحسابهم الخاص أن يتعاملوا مع ظروف العمل السيئة - وهو ما ينعكس جزئياً في انخفاض دخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص مقابل العمل بأجر والعاملين بأجر.

ومع ذلك، يتعرض الموظفون أنفسهم غالباً للعقود غير الآمنة والأرباح غير الرسمية وغير الرسمية. وإجمالاً، هناك حوالي ٢ مليار عامل في جميع أنحاء العالم يعملون بشكل غير رسمي، وهو ما يمثل ٦١% من القوى العاملة العالمية. وأكثر من ٦٣٠ مليون عامل في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع أو معتدل.

وتعبر ظروف العمل السيئة عن نفسها في الدخول المنخفضة. ففي عام ٢٠١٩، لم يكسب أكثر من ٦٣٠ مليون عامل في جميع أنحاء العالم - أي ما يقرب من ١٩% من جميع العاملين - ما يكفي لإخراج أنفسهم وعائلاتهم من الفقر المدقع أو المعتدل؛ وهو ما يعرف بأنه يكسب أقل من ٣.٢٠ دولار أمريكي في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية. وفي حين أن معدل فقر العمل أخذ في الانخفاض على المستوى العالمي، فقد تحقق تقدم محدود للغاية في البلدان منخفضة الدخل. إذ إن النمو المرتفع في العمالة المتوقع في هذه البلدان، والذي يعزى أساساً إلى خلق وظائف ذات نوعية رديئة، يعني أنه من المتوقع أن يرتفع عدد العمال الفقراء خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونتيجة لذلك، فإن هدف القضاء على الفقر المدقع في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠ - الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة - سوف يصبح أكثر صعوبة. ويعد النمو الاقتصادي غير الكافي للفرد أحد الأسباب التي تجعل من غير الممكن حتى الآن تحسين سبل معيشة العديد من العمال في البلدان منخفضة الدخل بشكل ملموس، والتي تتخلف وراءها البلدان المتوسطة الدخل في هذا الصدد.

## وتتميز أسواق العمل في العالم بأوجه عدم مساواة كبيرة، بما في ذلك التباينات الجغرافية الصارخة في الحصول على عمل لائق

كما أكدت الرسالة الرئيسية الرابعة لهذا التقرير على أن هناك تفاوتات كبيرة في سوق العمل. حيث يحدد الموقع الجغرافي للشخص بقوة احتمال العثور على عمل بأجر ذي نوعية جيدة. والبلدان منخفضة الدخل لديها أعلى نسبة توظيف إلى السكان (٦٨%)، ومثلهم مثل العديد من المستضعفين يجبر العمال على تولي أية وظيفة، بغض النظر عن جودتها. وفي الواقع، فإن العمال في هذه البلدان هم الأكثر عرضة لظروف العمل السيئة والعيش في فقر (معدل الفقر المدقع والمتوسط مجتمعين يصلان إلى ٦٦%). ومن بين المناطق دون الإقليمية الـ ١١ في العالم، يبلغ معدل البطالة أعلى مستوياته في شمال أفريقيا (١٢%) ووسط وغرب آسيا (٩%)، في حين لوحظ أن أقل المعدلات في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٣%) وأمريكا الشمالية (٤%). وتؤثر العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت على حوالي ١% فقط من جميع العمال في أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية، ولكنها تؤثر على ٨% من العاملين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وما يصل إلى ١٣% في البلدان منخفضة الدخل في جميع أنحاء العالم.

تتيح بيانات منظمة العمل الدولية الجديدة دراسة الاختلافات في الوصول إلى العمل اعتماداً على ما إذا كان الناس يعيشون في المناطق الريفية أو الحضرية. وعلى المستوى العالمي، فإن معدل عمالة السكان في سن العمل الذين يعيشون في المناطق الريفية (٥٩%) أكبر منه في المناطق الحضرية (٥٦%). ومن ناحية أخرى، فإن العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت في المناطق الريفية (بنسبة ٦%) أعلى منها في المناطق الحضرية (٤%). وهذه الانقسات أكثر وضوحاً في البلدان منخفضة الدخل. وقد تتفاقم التباينات بين الريف والحضر في المستقبل بسبب التحولات المصاحبة للتغيير التكنولوجي. ففي آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، يبدو أن التقدم التكنولوجي والسياسات المصممة لتشجيع الابتكار تخلق فرص العمل والدخل بمستوى أعلى بشكل غير متناسب في المناطق الحضرية.

غالبًا ما تدفع التباينات الجغرافية في نتائج سوق العمل العمال إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل. إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل في العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٥٠% في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٥% في عام ٢٠١٩، مما يشير إلى حدوث هجرة كبيرة من الريف إلى المراكز الحضرية. وكانت هذه الهجرة الأقوى في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، حيث يقدر أن ثلثي السكان في سن العمل في عام ٢٠١٩ يعيشون في المناطق الحضرية، بزيادة قدرها أكثر من ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، تنصدر الهجرة الدولية التحديات الإضافية للعمال المهاجرين المعنيين، الذين لا يتمتعون في كثير من الأحيان بنفس الحقوق التي يتمتع بها السكان الوطنيون في بلد المقصد.

## تواجه النساء والشباب عقبات إضافية أمام مشاركتهم في سوق العمل

كما لا تزال أسواق العمل المعاصرة تتسم بعدم المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٩، كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ٤٧% فقط، أي أقل بحوالي ٢٧ نقطة مئوية من معدل الذكور (بنسبة ٧٤%). وهناك تباين إقليمي قوي

في التباينات بين الجنسين في الوصول إلى العمل. ولا تزال الصور النمطية الجنسانية التي تؤكد على دور المرأة كمقديم رعاية رئيس، ودور الرجل بصفته العائل الرئيس، متأصلة بعمق في بعض المناطق. إذ إن قلة استخدام الإناث في العمل ظاهرة للغاية في شمال إفريقيا وفي الدول العربية، حيث تؤثر على حوالي ٤٠% من النساء في القوى العاملة الموسعة في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين (مقارنة بـ ٢٠ و ١٢% من الرجال، على التوالي). وبصرف النظر عن الوصول إلى العمل، هناك أيضا تباينات مستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بنوعية الوظيفة. وهذا صحيح حتى في المناطق التي حققت فيها النساء تقدم كبير في سوق العمل. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، فإن متوسط مستوى التحصيل العلمي للمرأة يفوق الآن مستوى الرجال، ومع ذلك لا تزال النساء في المنطقة يحصلن على أجر أقل بنسبة ١٧% في الساعة عن الرجال.

ويمثل العمر سمة أخرى لعدم المساواة في سوق العمل. فهناك ٢٦٧ مليون شاب مذهل تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في جميع أنحاء العالم (أو ٢٢% من تلك الفئة العمرية) لا يعملون أو يعملون في مجال التعليم أو التدريب. وعلاوة على ذلك، يواجه العديد من الشباب الذين يعملون في وظائف مدفوعة الأجر حواجز أمام العمل اللائق. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، تؤثر العشوائية على ٩٥% من العمال الشباب. وبالنظر إلى أنه من المتوقع أن يزداد حجم السكان المطلق للفئة العمرية ١٥-٢٤ عامًا بقوة في إفريقيا، فإن إعداد عدد كاف من فرص العمل اللائق يعد أحد أكثر التحديات إلحاحًا في تلك المنطقة. ويواجه العمال الشباب تحديات كبيرة في سوق العمل في أوروبا وآسيا الوسطى أيضًا: فقد تضررت جودة الوظائف المتاحة للعمال الشباب من جراء تزايد حالات التوظيف المؤقت في المنطقة.

### تظهر بيانات منظمة العمل الدولية الجديدة أن حصة الدخل العالمي للعمال أخذت في الانخفاض

وأخيراً، فإن عدم المساواة في الحصول على عمل لائق يترجم إلى تفاوتات مرتفعة ومستمرة في الدخل. إذ إن أحد أبعاد عدم المساواة في الدخل هو دخل العمل، وهو أمر أساسي لسبل عيش حوالي ٣.٣ مليار عامل حول العالم. ومع ذلك، لم تكن التقديرات الموثوقة والقابلة للمقارنة دولياً لدخل العمل متاحة للغالبية العظمى من البلدان حتى وقت قريب، بسبب نقص البيانات الموثوقة حول دخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، الذين يشكلون ما يقرب من نصف القوى العاملة العالمية. وبفضل جمع البيانات ونمذجتها بشكل مكثف، تمكنت منظمة العمل الدولية من سد هذه الفجوة وإلقاء ضوء جديد على الاتجاهات الرئيسية في عدم المساواة في الدخل.

وقد انخفضت حصة الدخل من العمالة - على عكس حصة الدخل القومي التي تذهب إلى أصحاب رأس المال - على المستوى العالمي من ٥٤% في عام ٢٠٠٤ إلى ٥١% في عام ٢٠١٧. وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في أوروبا وآسيا الوسطى وفي الأمريكتين. ففي البلدان المرتفعة، يعد انخفاض دخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، مقارنة بدخل الموظفين، محرّكاً رئيسياً للانخفاض الكلي. ومع أخذ هذا العامل في الاعتبار، تخلص منظمة العمل الدولية إلى أن حصة دخل العمل قد انخفضت بأكثر من المقترح في التقديرات المتاحة سابقاً ويتمشى هذا الاستنتاج مع سيناريو تؤدي فيه الأشكال الجديدة من العمل إلى تآكل القدرة على الكسب للعاملين لحسابهم الخاص.

## عدم المساواة في دخل العمل العالمي أكبر مما اقترحت التقديرات السابقة

تبين مجموعة البيانات المتاحة حديثاً أن توزيع دخل العمل العالمي غير متكافئ للغاية. ففي عام ٢٠١٧، حصل العامل الذي ينتمي إلى العشر الأعلى لتوزيع دخل العمل العالمي في المتوسط على ٧٤٠٠ دولار أمريكي في الشهر، في حين أن العامل في العشر الأسفل يكسب ٢٢ دولارًا أمريكيًا فقط في الشهر (كلا الرقمين بتعادل القوة الشرائية). وفي حين أن التفاوت في دخل العمل على المستوى العالمي قد انخفض على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية - كنتيجة للتقارب الاقتصادي الذي تحركه بلدان مثل الهند والصين، والتي تمتعت بارتفاع متوسط دخل العمل - فقد ظل عدم المساواة داخل البلدان راکداً خلال نفس الفترة.

وتشير بيانات دخل العمل الجديدة أيضًا إلى أن الدراسات السابقة قد قللت بدرجة كبيرة من المدى الحقيقي لعدم المساواة في البلدان منخفضة الدخل، نظرًا لاعتمادها على إنفاق الأسر المعيشية كدليل لإجمالي الدخل. وعلى سبيل المثال، فإن الحصة الإجمالية للدخل المتراكم للطبقات المتوسطة والعليا المتوسطة، والتي كان يعتقد في السابق أنها متشابهة عبر البلدان، هي في الواقع أصغر بكثير في البلدان منخفضة الدخل، في حين أن الحصة المتراكمة للطبقة العليا أكبر. وإجمالاً، فإن عدم المساواة في الدخل العالمي أكثر وضوحاً مما كان يعتقد سابقاً.

## وفيما يلي خلاصه المداخلات وتعقيب المتحدث:

- عدم الإشارة في التقرير إلى عمالة الأطفال، على الرغم من وجود منظمات دولية تكافح عمالة الأطفال باعتباره جريمة.
- يشير التقرير لأنه نحو ٦١٪ من الوظائف على مستوى العالم في القطاع غير الرسمي، وهو ما يزيد من صعوبة وحدة مشكلة التعامل مع العمل غير اللائق.
- أهمية تحديد آليات ضبط العلاقة بين العامل وصاحب العمل من أجل تحقيق المعادلة المتوازنة للمنفعة بين الطرفين.
- صعوبة عملية التنبؤ وتقدير أغلب المتغيرات السكانية وقوة العمل في ظل المتغيرات المتسارعة عالمياً.
- لا بد من مراعاة خصوصية وطبيعة السياق المصري فيما يتعلق بعمل ومشاركة الإناث.
- يجب ضبط التعريفات والمصطلحات المختلفة عند تناول قضايا السكان والقوى العاملة.
- في إطار التحول نحو عملية الرقمنة والتطورات التكنولوجية الهائلة، هناك العديد من الوظائف المتوقع إختفائها في سوق العمل.
- لا بد من الأخذ في الاعتبار طبيعة التقارير التي تصدر على المستوى العالمي، والتي تحول بعضها لتقارير إجرائية دون احتوائها محتوى كبير لمعلومات أو وجهات نظر تحليلية متعمقة.
- أهمية الاهتمام بالمؤسسات العاملة في قضايا السكان والقوى العاملة، والتنسيق فيما بينها.